



مشروع تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تقرير عن أعمال مؤتمر "تعزيز القوانين التجارية في لبنان"

24 تشرين الثاني 2009، روتانا جفينور

برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء السيد سعد الحريري ممثلاً بوزير الاقتصاد محمد الصفدي، انعقد في فندق روتانا جفينور مؤتمر تطوير القوانين التجارية في لبنان بتنظيم من المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة. وشارك في اعمال المؤتمر السادة:

- وزير العدل ابراهيم نجار،
- رئيس لجنة الادارة والعدل النائب روبير غانم،
- ممثل وزير الاقتصاد غادة سفر،
- نائب حاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين،
- ممثل نقيب المحامين عضو مجلس النقابة فريد خوري
- الاعلامي جورج صليبي،

و ادار النقاش الخبير الاقتصادي كمال حمدان.

افتتح المؤتمر بكلمة ترحيبية للمدير التنفيذي لشركة استشارة الغد العالمية السيدة جينا الشماس مراد – منسقة حملة التوعية للمشروع تلاها كلمة المؤسس والمشرف العام للمركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة الدكتور وسيم حرب شكر فيها دولة الرئيس الحريري على رعايته للمؤتمر وركز على ضرورة وجود البيئة القانونية لحل النزاعات التجارية بمستوى عالي من الجودة عبر قضاء فعال ونزيه، شاكراً وزير العدل لاعلانه مسيرة القضاء الصالح في لبنان. وركز على اهمية التعليم القانوني الذي يساهم في نشأة قضاة ومحامين لامعين يساهمون في محاربة الفساد في القطاعين العام والخاص. وشكر المبادرة الشرق أوسطية MEPI الممولة للمشروع.



وكانت **كلمة للوزير الصفدي** ركز فيها على الاصلاحات القانونية والتجارية على اساس الاستقرار الامني والسياسي. وقال ان عملية تحديث القوانين تركز الى تعزيز الاستثمار وخلق فرص العمل مركزاً على اهمية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وتفعيل الاتفاقيات مع الاتحاد الاوروبي والتجارة العربية البينية. ولفت الى اهمية الحكومة الالكترونية والى اهمية تبسيط خفض التعرفة الجمركية وتبني سياسة الاجواء المفتوحة ما يتطلب مكننة الجمارك وربط المعلومات الجمركية مع ادارة الجمارك. وركز على ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية استناداً الى الاتفاقيات الموقعة مع الاتحاد الاوروبي التي تفرض على الدول الاعضاء حمايتها. والتزم تنفيذ اتفاق باريس 3 بعد اقرار مجموعة من القوانين التي احيلت الى مجلس النواب. ولفت الى ضرورة ايجاد قانون يتعلق بالجرائم المالية وغيرها من القوانين التي يعتبر قانون المنافسة أهمها. واعتبر قانون قطاع التأمين ملحقاً لتعزيز قطاع التأمين الذي يجب أن يتواكب مع تعزيز القوانين التجارية.

وافتح **الخبير الاقتصادي كمال حمدان** النقاش بالتركيز على اهمية تحديث القوانين التجارية مستنداً الى الاسس الاقتصادية التجارية وبدايات علم الاقتصاد وصولاً الى الضرورات التي يفرضها الامر الواقع وقوانين الاعمال واهمية تحديثها، حيث انه نفقرو الى قوانين شبه مفقودة في الحياة الاقتصادية والتجارية في لبنان وغياب للشفافية التشريعية لجلب الاستثمارات. وطرح على المشاركين اسئلة تناولت القرصنة على الملكية الفكرية، والتعاميم الصادرة عن مصرف لبنان التي اثرت سلباً أو ايجاباً على التدفقات النقدية الى لبنان وكيفية تأثيرها على جلب الاستثمارات. كما اكد على تحفيز مصرف لبنان للاستثمارات ما اثر على بقاء الاموال في لبنان وبالتالي تحييد لبنان اقتصادياً في مواجهة الازمات الاقتصادية العالمية. وسئل عن المعوقات التي تواجه نقابة المحامين في البث في النزاعات التجارية، كما سئل كيف يمكن للاعلام ان يساهم في حماية الملكية الفكرية ويواكب عملية تعزيز القوانين الفكرية.

وكانت مداخلة للوزير نجار الذي لفت الى الوضع الجديد على مستوى التشريع القانوني حيث اخذت القوانين الوطنية تتأثر بالقوانين الاقليمية والدولية التي استندت في مجملها الى اتفاقيات ثنائية ما كرس تداخلات بين لغات القانون المتعددة. وتابع لافتاً الى غياب القضاء الدولي نتيجة غياب الاطر القضائية الدولية للبث في التضارب بين القوانين. وركز نجار على التحكيم



القضائي الذي يفترض ان يؤمن الحلول الثابتة بما يتلائم مع وضعية التجارة الدولية. وتساءل عن ماذا يبقى من النصوص التشريعية اللبنانية التي تبدو وكأن الزمن قد تجاوزها طارحاً العديد من الأسئلة والتحديات التي تواجه التشريع اللبناني. وأثنى على قرارات حاكمية مصرف لبنان التي اصبحت من مصادر التشريع والى ضرورة الفوز في السباق مع التطور عبر اعتماد التجارة الالكترونية. واعتبر ان القانون في لبنان غير مكتمل وغير مطبق كلياً أو جزئياً حيث تنقصنا ثقافة القانون والعمل ببنوده ما يلزمنا بالعودة للضمير الجماعي لكي نخضع لحكم القانون. وقال بأن القوانين التجارية تحفز الاعمال في لبنان لأنها تترك الحرية لحرية التعاقد، معتبراً ان في لبنان جزر ثقافات قانونية بالرغم من وجود صدقية في التشريع.

وركز النائب غانم على اهمية النصوص القانونية وثقافة تنفيذ القانون لافتاً الى قانون التجارة البرية وغيرها من القوانين بما فيها قانون الشركات القابضة والأوفشور حيث توقف عند بعض مفاصل التعديلات على عملية تطوير القوانين وتحديثها. واكد على اهمية الشفافية في جلب الاستثمارات.

وتطرقت السيدة غادة سفر الى كيفية تطبيق اسس حماية الملكية الفكرية في لبنان وتكريس ثقافة الملكية الفكرية ومخططات الوزارة. ولفت الى نقص بشري في مصلحة حماية الملكية الفكرية في الوزارة ما يتطلب تعزيزاً ملموساً. وازافت لافتة الى اهمية دور القضاء في التعاون مع وزارة الاقتصاد للحوول دون القرصنة الفكرية. وركزت على سياسة اقناع القطاعين العام والخاص والمجتمع اللبناني لتلافي القرصنة عبر التوعية وليس الردع.

أما الدكتور رائد شرف الدين، فأكد على اهمية الوعاء الاستثماري لإستيعاب التدفقات النقدية وخاصة قانون الوساطة المالية وقانون فتح المصارف والقانون الخاص بتداول اسهم المصارف والقانون الخاص بتأسيس المصارف الاسلامية وغيرها. وعرج على موضوع مكافحة تبيض الاموال غير المشروعة واصدار الانظمة التطبيقية للقانون بعد اصداره من دون رفع السرية المصرفية لصالح القضاء المختص الا بقرار خاص صادر عن هيئة مختصة توجد خصيصاً لهذا الغرض.



وتطرق المحامي فريد خوري الى مشاركة نقابة المحامين في اعمال لجنة الادارة والعدل بصفة استشاريين. ولفت الى وجود لجنة متخصصة لدى نقابة المحامين لملاحقة القوانين التجارية. وركز على دور النقابة والتشريع في إضفاء نكهة على الثقافة التشريعية عبر المساهمة بالأفكار الجديدة والخلاقة، كشركات الاوفشور على سبيل المثال، التي تتطلب وجود محامي دائم لديها. ولفت الى عقبات في النص القانوني القديم نسبياً ما يتطلب تحديثاً بداية من التخصصية بما فيها الغرف القضائية.

وختم الاعلامي جورج صليبي المداخلات بالإشارة الى وجوب التوازن بين حق الاطلاع وبين القانون، وهي معادلة يجب العمل على تحقيقها كي لا تُتهم بإحتكار المعرفة وخاصة لدى مجتمعاتنا في وقت تحتكر فيه مجتمعات اخرى المعرفة. واعتبر ان تقصير الاعلام في مواكبة التشريع مبرر حيث ان الحياة السياسية والامنية قد فرضت اولويات، ما يعني ضرورة اعلام متخصص لمواكبة التشريعات في كل مراحلها. وطالب السلطتين التنفيذية والتشريعية بتحمل مسؤولياتهم، مقترحاً على وزارة الاقتصاد التعاون مع الاعلام لتعميم ثقافة الملكية الفكرية.

التفاصيل اللوجستية والإعلام

وقد حضر المؤتمر ما يقارب 78 شخص منهم 19 إعلامي يمثلون المؤسسات الإعلامية التالية:

تلفزيون الجديد

صوت لبنان

زهرة الخليج

الوكالة الوطنية للاعلام

جريدة السفير

Daily Star

مجلة المراقب العربي

الإذاعة اللبنانية

MTV

OTV

NBN



جريدة النهار

تلفزيون لبنان

ANB

تلفزيون المنار

وقد كانت القاعة مجهزة بمنصة خطابية ركزت عليها طاولة جلس إليها المحاورون. وقد جرى توزيع الكتيب (Brochure) خاصة المناسبة، بالإضافة إلى منشورات وكتب صادرة عن المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة. كما جهزت القاعة الخارجية بطاولات للطعام والقهوة.

وعند بداية أعمال المؤتمر عملت شركة إستشارة الغد العالمية على توثيق آراء الحضور وتوقعاتهم، بالإضافة إلى توثيق مجريات المؤتمر وصولاً إلى إستفتاء الحضور التقييمي فور الإنتهاء من أعمال المؤتمر، وذلك عن طريق التصوير الحي، حيث عملت شركة إستشارة الغد العالمية على إصدار وثائقي فيديو على ثلاثة أقراص حول الوقائع المذكورة أعلاه، ناهيك عن قرص واحد مسجل نقلاً عن نشرات الأخبار التي غطت أعمال المؤتمر. وتم إنجاز ملف توثيقي للمقالات الصحفية في اليوم التالي.

وقد تجاوز الفريق التنظيمي لشركة إستشارة الغد ألسنة خمسة عشرة شخصاً توافدوا إلى فندق روتانا-جفینور، من الساعة الثامنة صباحاً ولم يبرحوه حتى الإنتهاء من كافة الأعمال.